PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF YEMEN
TO THE UNITED NATIONS
413 EAST 51ST STREET
NEW YORK, N.Y. 10022
TEL: 212-355-1730
FAX: 212-750-9613

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

الجمهورية اليمنية

امام اللجنة الثالثة

الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للامم المتحدة

تحت البند (56)

المعنون بـ "النهوض بالمرأة"

تلقيه
السكرتير الأول نجوى عبدالله السري

سيدي الرئيس ،

بداية يعبر وفد بلادي عن الشكر للسيدة مساعدة الامين العام المستشارة الخاصة لشؤون النهوض بالمرأة وجميع من ادلوا ببيانات استهلالية تحت هذا البند الخاص بتقدم المرأة.

ويعبر وفد الجمهورية اليمنية عن تأييده للبيان الذي القته ممثله انتيجوا وبربودا نيابة عن مجموعة ال77 والصين.

بتقدير عالٍ اطلع وفد بلادي على تقارير الامين العام المدرجة تحت هذا البند وبدورنا ندعو إلى متابعة تفعيل وتنفيذ مقررات اعلان ومنهاج عمل بكين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

السيد الرئيس ،

لقد قطعت المرأة اليمنية شوطا كبيرا في مسار التمتع بالحقوق والحريات التي تكفلها لها القوانين اليمنية والدستور الذي يقر بأن جميع المواطنين يتمتعون بالحقوق والحريات على قدم المساواة.

ان إصرار حكومة بلادي على النهوض بواقع المرأة في اليمن اكده تبنيها لعدد من الاستراتيجيات والخطط والاجراءات، ومنها انشاء المجلس الاعلى للمرأة الذي يترأسه رئيس مجلس الوزراء وتشترك جميع الوزارات والاجهزة ذات الصلة بالمرأة في عضويته. وكذا تبني استراتيجية تنمية المرأة للاعوام 2003-2005 التي تم تحديثها على ضوء اهداف التنمية الالفية لتغطي الاعوام من 2006 إلى2015 ، كما تم ادخال مكون النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات العامة للقطاع الصحي ولقطاع التعليم والسياسات السكانية.

قدمت اليمن في منتصف هذا العام تقريرها السادس عن مستوى تنفيذها لاتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة والتزمت باعلان ومنهاج عمل بكين وتعي ان الالتزام بهذه المواثيق يتضمن اولوية تحقيق المساواة امام القانون والتي يؤكد عليها الدستور اليمني، ولذا يقوم فريق وطني من القانونيين والمختصين بدءا من عام 2003م بمراجعة القوانين اليمنية لضمان عدم تضمنها موادا تخل بالمساواة بين الجنسين، ولادخال نصوص تصب في صالح اداء المرأة لادوارها الاجتماعية المختلفة. ونتيجة لعمل هذا الفريق اقر البرلمان اليمني تعديلات على قوانين العمل، والاحوال الشخصية،

والجنسية، والسجل المدني، وكذا على قانون الخدمة المدنية وقانون التأمينات والمعاشات، وكان تعديل قانون السلك الدبلوماسي منتصف العام الجاري 2008م اخر الانجازات في هذا المسعى.

السيد الرئيس،

إن العوائق التي قيدت المرأة اليمنية في السابق وحرمتها من حقوق التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة والسياسية ليست عوائقا مؤسسية او قانونية ولكنها عوائق اجتماعية ترسخت بسبب تراكمات الامية والفقر والعزلة، ونتيجة لانتشار التعليم وتأثير وسائل الاعلام المتزايد فإن هذه المعوقات تخف بصورة منتظمة، ويضعف تأثيرها مع الوقت ، وهذا مايؤكده تزايد اعداد النساء العاملات في كافة المجالات بمافيها مجالات لم تكن متاحة للنساء من قبل او كان تواجد المرأة فيها محدودا ومنها السلك الدبلوماسي وسلك القضاء والمحاماة والنيابة والشرطة.

ولتضييق الفجوة بين مشاركة النساء والرجال تبت إستراتيجية تنمية المرأة المطالبة بتطبيق نظام الكوتا وخاصة في قانون الانتخابات العامة والاستفتاء وقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية، وتبنى رئيس الجمهورية مقترحا لتخصيص 15% من مقاعد البرلمان للنساء الامر الذي رحبت به المنظمات النسوية في المرحلة الراهنة على ان تظل مطالبتها بنسبة أعلى هدفا يتم تحقيقه في المدى المتوسط او الطويل.

ولأن التعليم هو حجر الاساس لتمكين المرأة فقد التزمت اليمن بتحقيق هدف التعليم للجميع بحلول العام 2015، وتتضافر جهود وطنية ودولية لتضييق الفجوة بين معدلات التحاق البنات والاولاد بمؤسسات التعليم،وارتفعت نسبة التحاق الفتيات بالمدارس لتصبح 64.16%، كما ارتفعت معدلات التحاق الفتيات بالتعليم الجامعي والمعاهد الفنية والمهنية المتخصصة.

وعلى الرغم من التوجه للحد من التضخم الوظيفي في القطاع الحكومي الا ان هناك التزام بزيادة اعداد النساء وبالذات في قطاعي الصحة والتعليم بنسبة نمو سنوية هي 8% ونسبة 5% في بقية القطاعات وذلك حتى نهاية الخطة الخمسية الثالثة في عام 2010 .

وفي مجال الصحة فإن سياسة القطاع الصحي تهدف إلى خفض وفيات الامهات لتصل إلى 183 لكل مئة الف ولادة حية، وادت زيادة اعداد المراكز الصحية ودعم خدمات الامومة والطفولة إلى ازدياد نسبة النساء اللائي يلدن تحت إشراف طبي مؤهل،ويتم استخدام العيادات المتنقلة لتقديم الخدمات الصحية في المناطق الريفية،

وازدادت اعداد النساء المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة ليصل إلى 27.7% في عام 2006.

ويتضافر الجهد الحكومي وجهد القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في مناصرة قضايا المرأة ووقف اشكال العنف المختلفة ضدها، ويخصص عدد كبير من منظمات المجتمع المدني نشاطاته لقضايا المرأة والأسرة والطفولة وقام بعضها بتأسيس شبكات لمناهضة العنف ضد المرأة.

سيدي الرئيس،

ولا يفوتني هنا ان احيي نضال المرأة الفلسطينية والعربية في كافة الاراضي المحتلة وان ادعو المجتمع الدولي للاضطلاع بواجباته في انهاء كافة الانتهاكات التي تتعرض لها ولضمان تمتعها بالحقوق التي تتمتع بها نظيراتها في كل دول العالم.

ختاما تجدد بلادي التزامها بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة وتدعو الى تضافر الجهود في سبيل تمتع كل النساء في كل بقاع المعمورة بحقوقهن كاملة غير منقوصة.

شكرا سيدي الرئيس.